

وأنفت الروايات لم يكن الأصل جعل الصانع العمل
بأنه في أوله والواجب للوج والتقدير للوج أو وهو للثبت
والاصل ذلك لأن كل من جنس ما يعرف بدليله وكان
ما يشبهه حاله لكن عرف أن الروايات بعد دليل العروة كان مثل
الانبات والأول فالذي وحديث برين مما يعرف الأبطال
فما عارض الانبات ووجدت ميمونة مما يعرف بدليله وهو
العموم وقت المعاوضة وجعل رواية أبي عباس من شرطها
أنه من وجها وهو محمولى من رواية يزيد بن الأصم لا يدل على
والضبط ولا اتفاق وظهور الماء وحل الطعام من جنس ما يعرف بدليله
مثل النجاسة والعموم فيقع التعارض بين الخبرين فيما عدا ذلك
يجب العمل بالأصل من الناس من صح بفضل عدد الروايات المتعارفة
قارن لبيان هذا فمعرض أصحنا
الراجح في الخبرين وأما قوله على هذا الوجه اعني إذا كان
الراجح في الخبرين أو إذا كان الخبرين أحدا أو ما كان لا يركب
على تمام الخبرين أو إذا كان الخبرين أحدا أو ما كان لا يركب
الراجح في الخبرين أو إذا كان الخبرين أحدا أو ما كان لا يركب

القلب إلى البيان والذكرة والحدود دون الألفاظ بل
تم المحجة في العروة وأسبابها لما الآن علمت من أن جعل
السلك فصل وهذا الحجج بخلافه ما يحتمل البيان وهذا باب السان البيان
عامة أو حسيان تقرير بيان تفسيره وبيان تغيير
وبين تدبيره وبيان ضرورة ما بيان التقرير وهو تأكيد
الكلام بما يقع احتمال الحجاز أو الخصوص فيصير موصولا
والفصل ولا ذلك التفسير وهو بيان المحل والشكر وإما بيان
التفسير نحو التطبيق والاستثناء فإنا يصح شرط الوصل
واختلاف في خصوص العموم فضلنا لا يقع شرطا وعند السائق
يجوز الترجيح وهذا بناء على أن العموم مثل الخصوص عندنا فيجب
لعم قطعاً وبعد الخصوص ليس القطع فكان تغيير من القطع الأتم
الراجح في الخبرين أو إذا كان الخبرين أحدا أو ما كان لا يركب
الراجح في الخبرين أو إذا كان الخبرين أحدا أو ما كان لا يركب
الراجح في الخبرين أو إذا كان الخبرين أحدا أو ما كان لا يركب